

## وقف التسليح الألماني لتركيا يصطدم بالحسابات الاقتصادية

برلين لم تلتزم بحظر الأسلحة على أنقرة رغم سياساتها العدوانية



### غضب ألماني من مواصلة تسليح تركيا

ومن ناحية أخرى تخشى فقدان مصدر مهم من مصادر الدخل القومي الألماني وهو التصدير العسكري إلى تركيا، وهذا يفسر بصورة كبيرة عدم تفعيل برلين لعقوبات عسكرية سابقة كانت قد أعلنتها على تركيا عام 2016، عقب العملية العسكرية للجيش التركي في عفرين السورية.

ووافقت الحكومة الألمانية عام 2018 على 58 صفقة لتوريد أسلحة لتركيا بقيمة 12.9 مليون يورو، بينما وافقت العام الماضي على 187 صفقة بقيمة 31.6 مليون يورو.

وإشارات البيانات إلى أن صادرات الأسلحة الألمانية لتركيا تراجعت بشدة في أعقاب بدء الهجوم التركي ضد وحدات حماية الشعب الكردية في 9 أكتوبر الماضي، حيث لم توافق الحكومة الألمانية في الثلاثة الأشهر الأخيرة من العام الماضي سوى على 5 صفقات بقيمة 3.1 مليون يورو.

وسبق أن اتهمت منظمة غرينبيس (السلام الأخضر) برلين بمخالفة معايير تصدير السلاح بشكل متكرر منذ عام 1990، واستندت المنظمة في اتهامها إلى نتائج دراسة نُشرت في يوليو 2020 أعدتها مؤسسة "هيسن لأبحاث السلام والصراع" التابعة لمعهد لايبنتس حيث أعدت قائمة ضمت حالات تصدير سلاح إلى جهات تمثل إشكالية في الأعوام الـ30 الماضية.

الماضي بقيمة 31.6 مليون يورو، لتزيد بذلك عن الضعف مقارنة بصادرات الأسلحة الألمانية لتركيا عام 2018. وبحسب رد وزارة الخارجية الألمانية على طلب إحاطة من الكتلة البرلمانية لحزب اليسار، فإن هذه الصادرات لم تتضمن أسلحة حربية.

1 مليار و750 مليون يورو قيمة صادرات ألمانيا إلى تركيا منذ عام 2000 وحتى 2019

وتراجعت تصاريح تصدير أسلحة ألمانية لتركيا بوضوح عقب بدء تركيا هجوم عسكري في شمال سوريا الخريف الماضي، إلا أنها لم تتوقف بالكامل. وكانت برلين من ضمن عشر دول أعلنت عن عقوبات تسليحية على الجيش التركي، تصل إلى منعه من إبرام أي صفقات جديدة للتزود بالأسلحة والذخائر والمنظومات الدفاعية والهجومية.

ولعل العلاقات بين أنقرة وبرلين، والتي تشوبها توترات كبيرة، تحكمها ملفات أساسية تجعل من العلاقة بين البلدين ضرورة ملحة يحرص عليها الطرفان خاصة برلين، فمن جهة تخشى من ملف المهاجرين الذي تلوح به أنقرة،

دولار) على الرغم من أنه لم تكن هناك أسلحة قتالية بين هذه الصادرات.

ودخلت القوات التركية شمالي سوريا لمحاربة وحدات حماية الشعب الكردية، التي تعتبرها الحكومة في أنقرة منظمة إرهابية لتفرض الحكومة الألمانية بعد ذلك حظرا جزئيا على تصدير الأسلحة، والذي يطبق فقط على الأسلحة والمعدات العسكرية التي يمكن استخدامها في سوريا.

وأثارت صادرات الأسلحة إلى تركيا الجدل ليس فقط بسبب الهجوم على سوريا، ولكن أيضا بسبب المشاركة التركية في الصراع الليبي.

ووفقا للأمم المتحدة، فإن تركيا هي واحدة من الدول التي لا تزال لا تلتزم بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا، على الرغم من أنها تعهدت بالالتزام بذلك في قمة برلين بشأن ليبيا في يناير.

ويطالب حزب اليسار بوقف كامل لصادرات الأسلحة إلى تركيا. وتعتقد داجيلين، الخبيرة في السياسة الخارجية، أن الصادرات التي تمت الموافقة عليها منذ أكتوبر يمكن استخدامها أيضا في سوريا. وأكدت أن "الحكومة الاتحادية تظل الشعب عندما تدعي أنها لا توافق على تصدير الأسلحة لتركيا التي يمكن استخدامها في سوريا".

وكانت الحكومة الألمانية قد منحت تصاريح بتصدير أسلحة لتركيا العام

تواصل ألمانيا المنتقدة بشدة لعدوانية تركيا التي تخوض حربا في شمال سوريا، تسليح الجيش التركي على الرغم من إعلانها تسليح عقوبات تحظر تصدير الأسلحة إلى أنقرة، ما يطرح تساؤلات بشأن الدوافع الحقيقية لعدم التزام برلين بتعهداتها.

برلين - عادت إلى الواجهة التساؤلات حول دور ألمانيا في تسليح الجيش التركي على الرغم من الاعتراضات البرلمانية والشعبية للقيام بهذا الدور خلال غزو الجيش التركي لشمال سوريا في عام 2019. إذ حالت الحسابات الاقتصادية دون التزام برلين بتطبيق عقوبات حظر على تسليح تركيا اتخذتها في وقت سابق رفقة دول أوروبية أخرى كفرنسا وهولندا.

ويرى مراقبون أن الجانب البراغماتي الاقتصادي البحث للحكومة الألمانية يقف وراء مواصلة بيع الأسلحة لتركيا خلافا للموقف السياسي المعلن من الأزمة السورية.

ويؤكد هؤلاء أن تركيا هي الدولة الأولى في قائمة الدول التي تصدر لها ألمانيا أسلحة وذخائر ومنظومات دفاعية وهجومية على مستوى العالم، حيث بلغت قيمة صادرات الأسلحة الألمانية عام 2018 إلى تركيا ما يناهز 250 مليون يورو، أي ثلث القيمة الإجمالية للصادرات العسكرية الألمانية خلال نفس العام.

ووصلت قيمة مبيعات الأسلحة الألمانية لتركيا إلى 200 مليون يورو في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019، بمعدل يجعل هذا العام هو الأكبر بالنسبة لحكم الصادرات العسكرية الألمانية إلى تركيا منذ عام 2004.

وبهذا تصبح تركيا أكبر مشتر للأسلحة الألمانية داخل حلف شمال الأطلسي بصادرات عسكرية تجاوزت قيمتها الإجمالية منذ عام 2000 وحتى 2019 مليارا وسبعمئة وخمسين مليون يورو.

ووفقا لرد على استفسار برلماني تقدمت به النائبة في البرلمان الألماني عن حزب اليسار سفيغ داجيلين، وافقت ألمانيا على تصدير أسلحة بملايين اليوروهات إلى تركيا حتى بعد التوغل التركي في سوريا.

وخلال الفترة الممتدة لتسعة أشهر ونصف الشهر بين بدء التوغل في 9 أكتوبر 2019 وحتى 22 يوليو 2020، أعطت برلين الضوء الأخضر لعمليات تسليم بقيمة 25.9 مليون يورو (30.4 مليون

## الأزمة السياسية تفاقم متاعب جيش مالي المتعثر

وفي 26 يناير، قُتل 20 عسكريا ماليا في هجوم واسع النطاق على معسكر في سوكولو وسط مالي، تبنته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، كما توترت العلاقات بين الجيش وبعض المجموعات في منطقة نيو نو منذ بداية العام.

وفي أبريل، اتهم تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي "مينوسما" الجيش المالي بالتورط في مقتل ما لا يقل عن 50 شخصا في منطقة نيو نو بين يناير وأبريل.

وبالتوازي، لم تجد الأزمة الاجتماعية السياسية التي تهن مالي منذ يونيو مخرجا، على الرغم من جهود الوساطة التي قامت بها مجموعة دول غرب أفريقيا على أعلى مستوى.

وتتم تنفيذ بعض التوصيات الصادرة عن المنظمة الإقليمية، بما في ذلك تعيين قضاة جدد في المحكمة الدستورية لتسوية نزاع انتخابي يتعلق بالانتخابات التشريعية التي جرت في مارس، وتشكلت الشراكة لقيام الأزمة الحالية.

كما تم تشكيل حكومة مصغرة تضم عددا قليلا من الوزارات السيادية، لكن رئيس الوزراء بوبو سييسي فشل في إقناع المعارضة التي تقودها حركة 5 يونيو، بالانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية.

وأعلنت الحركة، التي تدعو إلى رحيل الرئيس إبراهيم بوبو كيتا منذ يونيو، استئناف "العصيان المدني" الاثنين، بعد هدنة عطلة عيد الأضحى الجمعة.

ويرى متابعون أن الأزمة تتجه نحو المزيد من التعقيد بعد فشل الوساطة الأفريقية في تحقيق أي اختراق بين الفراق يمكن البناء عليه لتجاوز الخلافات القائمة.

وفي 10 يوليو، تحولت تظاهرة دعت إليها المعارضة إلى ثلاثة أيام من الاضطرابات الدامية، هي الأخطر في باماكو منذ انقلاب عام 2012.

وأكد الرئيس كيتا من جانبه السبت عزمه البقاء في السلطة محذرا من مهاجمة "الممتلكات العامة والخاصة". ويبرر المحتجون عن استيائهم إزاء العديد من الأمور في واحدة من أفقر دول العالم، بدءا من تدهور الوضع الأمني إلى عجز السلطات عن وقف العنف في البلاد والركود الاقتصادي وفشل خدمات الدولة والفساد في عدد من المؤسسات.

وتثير الأزمة السياسية الحالية في مالي التي يشهد قسم واسع منها أعمال عنف جهادية أو نزاعات محلية، قلق حلفائها والدول المجاورة التي تخشى أن تغرق البلاد في الفوضى.

باماكو - تكبد الجيش المالي المزيد من الخسائر في هجومي متزامنين في وسط البلاد خلفا خمسة قتلى وخمسة جرحى، في حين فشلت المعارضة والسلطة في باماكو في التوصل إلى حل للأزمة السياسية التي تثير قلقا متزايدا لدى المجتمع الدولي.

ووقع الهجوم المزدوج الأحد في محيط بلدة نونو، في منطقة سيغو التي تبعد 100 كيلومتر عن الحدود الموريتانية، حيث تعرضت القوات المسلحة لعدة انتكاسات خطيرة منذ بداية العام.

وذكر الجيش في بيان على تويتر "تعرضت بعثة للقوات المسلحة المالية (فاما) لكمين نصبه إرهابيون"، موضحا "خلال هذا الهجوم، سجلت فاما في حصيلة أولية 5 قتلى و5 جرحى وتدمير عدد من السيارات".

حلفاء مالي يخشون أن  
تغرق البلاد في الفوضى ما  
يسمح بسيطرة الجهاديين  
على مناطق طردوا منها في  
2013

وقال مسؤول محلي لوكالة فرانس برس طالبا عدم كشف هويته "تم استهداف قافلة عسكرية كانت متجهة من قرية غوما - كورا إلى قرية ديابالي" التي تبعد 300 كيلومتر شمال غرب باماكو.

وأوضح المصدر أن القافلة "تعرضت لكمين، وقد أثر أربع شاحنات صغيرة وآلية مدرعة"، مشيرا إلى أن سكان المنطقة يعيشون في "هلع".

وتشهد مالي أعمال عنف دامية منذ سقوط مناطقها الشمالية عام 2012 بأيدي جهاديين تم طردهم في العالم التالي بفعل تدخل دولي.

وعلى الرغم من اتفاق سلام وقع في 2015، بقيت أعمال العنف مستمرة ولاسيما بعد اتحاد الجهاديين المرتبطين بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الداعية الفولانية المترف أمادو كوفي في وسط مالي، تحت مظلة "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين". وامتدت أعمال العنف إلى جنوب البلاد وإلى بوركينا فاسو والنيجر المجاورتين.

وفي 15 يونيو قُتل 24 جنديا في وسط مالي في كمين نُسب إلى جهاديين استهدف قافلة عسكرية في بوكا ويرى الواقعة جنوب شرق ديابالي.

## رحيل مهندس اتفاق الجمعة العظيمة في أيرلندا الشمالية

لندن - توفي جون هيوم الكاثوليكي المعتدل الحائز على جائزة نوبل للسلام عن دوره في المصالحة في أيرلندا الشمالية، الاثنين عن 83 عاما. وأشاد البريطانيون والأيرلنديون على حد سواء بالإستاد السابق الذي عرف كيف يفتح قنوات الحوار بما في ذلك مع القوميين في الشين فين، رغم الانتقادات الحادة أحيانا داخل معسكره.

وإنال هيوم جائزة نوبل للسلام في 1998 سنة توقيع اتفاق الجمعة العظيمة مناصفة مع الزعيم البروتستانتي من حزب أولستر الوجودي ديفيد تريمبل تكريما لجهودهما في "إيجاد حل سلمي" أنهى 30 عاما من

وأعلن توني بلير الذي كان في السلطة لدى توقيع اتفاق الجمعة العظيمة "جون هيوم شخصية سياسية عظيمة يتمتع برؤية رفض معها أن يؤمن بأن المستقبل سيكون كالماضي". وأشاد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بـ"علاق سياسي نبض العنف تماما وكان يتمتع بحس كبير للعائلة الاجتماعية".



## الصواريخ الصينية تقتحم أوروبا عبر بوابة صربيا

واشنطن وبكين. وتواصل الصين بسط نفوذها الاقتصادي وتمكنت من ضم إيطاليا، إحدى الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، إلى "طرق الحرير الجديدة"، خطتها الضخمة لنشر بنى تحتية بحرية وبرية تربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

ووقعت إيطاليا اتفاقات تتضمن استثمارات صينية في مرفأ جنوى وترييستي، في انفتاح على الصين أشار قلق بعض القادة الأوروبيين الذين انتقدوا التوجهات الإيطالية.

ولفت القادة الأوروبيون في بيان لهم إلى أن "بنى تحتية استراتيجية هامة مثل شبكات الكهرباء أو خطوط القطارات فائقة السرعة أو المرفأ، لم تعد أبداً أوروبية بل صينية"، مضيفين "أوروبا بحاجة ماسة إلى استراتيجية حيال الصين".

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد دعا إلى "التنبه والدفاع عن السيادة الأوروبية" بوجه بكين التي وصفتها المفوضية الأوروبية بأنها "ختم على جميع الأصعدة".

ومن جانبه قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس « إن كانت بعض الدول تعتقد أن بوسعها عقد صفقات مربحة مع الصينيين، سوف تُفاجأ عندما تترك أنها أصبحت دولا تابعة» مشيرا إلى أن «الصين ليست ديمقراطية ليبرالية».

بين الصين والاتحاد الأوروبي. وأضاف بيتريتش أن المنطقة تمثل منطقة عبور بين شرق أوروبا وغربها، وأن الاتحاد الأوروبي يظل أهم شريك اقتصادي لدول غرب البلقان.

وتسعى الصين منذ سنوات للتقرب من دول أوروبا الوسطى في سياق شراكة "16+1"، واستثمرت في عدد من القطاعات الاستراتيجية في بعض دول الاتحاد الأوروبي، ولاسيما في مرفأ بيرابوس باليونان وأكبر شركة كهرباء في البرتغال،

وسلط تصاعد المنافسة التجارية بين وتستثمر الصين مليارات اليورو في هذه الدولة الواقعة في منطقة البلقان، وخاصة في القروض الميسرة والبنية التحتية ومشاريع الطاقة.

وتعد صربيا أكبر شريك استراتيجي للصين في أوروبا الوسطى والشرقية، حيث أقامت شراكة استراتيجية في عام 2009 التي ارتقت إلى شراكة استراتيجية شاملة في 2016.

ويقول الدبلوماسي النمساوي ولفجانج بيتريتش إن دول غرب البلقان قد تلعب دورا حاسما في التعاون المستقبلي

الصين في أوروبا الوسطى والشرقية، حيث أقامت شراكة استراتيجية في عام 2009 التي ارتقت إلى شراكة استراتيجية شاملة في 2016.

ويقول الدبلوماسي النمساوي ولفجانج بيتريتش إن دول غرب البلقان قد تلعب دورا حاسما في التعاون المستقبلي

وتستثمر الصين مليارات اليورو في هذه الدولة الواقعة في منطقة البلقان، وخاصة في القروض الميسرة والبنية التحتية ومشاريع الطاقة. وتعد صربيا أكبر شريك استراتيجي للصين في أوروبا الوسطى والشرقية، حيث أقامت شراكة استراتيجية في عام 2009 التي ارتقت إلى شراكة استراتيجية شاملة في 2016.



الصواريخ الصينية في البلقان